

يجب المسى فيهما وتبيري بما ذكر اعم مما ذكره **ووجب**

بوطن او موت لاحد **مهما مهر عشق** لان البوطى لا يباح بالاباء

لها فيه من حق الله تعالى **تعلم** لم لو زوج في الكفر موقوفة

ثم اسما واعتقادهم ان لا مهر طوقه بماله ثم وطئ فلا

شيء لها لان استحقاقا وطئا بلا مهر فاشبه ما لو زوج امته

عنده ثم اعتقدهما او احدهما او باعها ثم وطئها الزوج

والطون كالوطئ في تغريب المسى فكذا في ايجاب مهر المشه

في التوفيق وقد روي **ابوداود** وغيره ان يزوج بنت

واشقا نكحها بلا مهر فماتت زوجها قبل ان يعرضها فانقض

لها رسول الله صلى الله عليه وسلم بمهر نسائها وبالبرك وقال

الزمذي حسن صحيح وبما ذكر علم ان المهر لا يجب بالعقد

اذ لو وجب به كتنظر بالطلاق قبل الدخول كالمسى وقد

دله القرآني على انه لا يجب الا المنع وتعتبر مهر المته **حال عقب**

لان المقضى للوجوب بالوطئ او بالموت وهذا في مسألة الوطئ

ما صحه في الاصل والشرع الصغير ونقله الراجعي في سراية

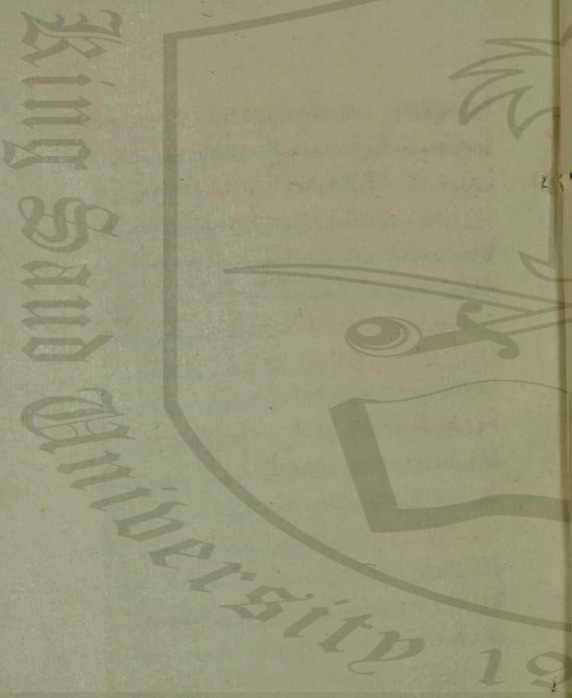
العتق عند اعتبار اكثر من كونه صحيح في اصل المروضة ان المعتبر

فيه اكثر مهر من العقد الى الوطئ لان البضع دخل بالعقد

في ضمانه واقترن به الاتفاق فوجب الاكثر كالمقبوض بشرائ

فاسد واعتبار حال العقد في الطوت من زيادته **ولها**

في المنع



Copyright © King Saud University